

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global

تراجع ثقة الشركات مع استمرار التباطؤ الحاد في النشاط التجاري

النتائج الأساسية:

تراجع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة ولكن بمعدلات أقل

مستوى ثقة الشركات يهبط إلى مستوى قياسي

تراجع معدل تضخم التكلفة مع استمرار حدته

مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: S&P Global

تم جمع البيانات خلال الفترة من 10 إلى 20 فبراير 2023.

تعليق

صرّح ديفد أوين، كبير الباحثين الاقتصاديين في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"واصلت البيانات الأخيرة لمؤشر مدراء المشتريات في مصر الإشارة إلى اضطراب السوق في شهر فبراير، ولكن مع بعض الاستقرار بعد بداية صعبة للعام الحالي. فيعد أن وصل معدل تضخم أسعار المشتريات إلى أعلى مستوى في أربع سنوات ونصف خلال شهر يناير، انخفض إلى أدنى مستوى منذ شهر أكتوبر، حيث عانت الشركات بدرجة أقل من ضعف أسعار صرف العملة المحلية وارتفاع تكاليف الاستيراد. وبالمثل، كان تضخم أسعار الإنتاج هو الأضعف منذ أربعة أشهر، بعد أن سجل أعلى مستوى في ست سنوات تقريباً خلال الشهر السابق. وتقدم هذه النتائج بعض الأمل في أن يبدأ التضخم في التراجع بعد أن وصل إلى 25.8% في شهر يناير.

"وبالمثل، لم يكن التراجع في الإنتاج والطلبات الجديدة حاداً في شهر فبراير مقارنة بالشهر الأول من العام، حيث أدت الأسعار المرتفعة إلى انخفاض قوي، ولكن أقل حدة، في الأعمال الجديدة. ومع ذلك، أدى الانخفاض المستمر في الطلب إلى قيام الشركات بخفض مستويات التوظيف بأسرع معدل في تسعة أشهر، في حين انخفض معدل شراء مستلزمات الإنتاج أيضاً بشكل حاد.

"تزامنت الجهود المبذولة لتقليل القدرة الإنتاجية مع تقييم سلبي آخر للإنتاج المستقبلي، حيث انخفضت التوقعات للشهر الثاني على التوالي وسجلت مستوى أعلى بقليل فقط من المستوى القياسي المنخفض المسجل في شهر أكتوبر من العام الماضي. ويعني استمرار ضعف الطلب والتضخم المستمر والضوابط المستمرة على الواردات لتقييد تدفقات العملات الأجنبية أنه من المرجح أن تواجه الشركات انكماشاً يطول أمده في عام 2023. ورغم أن المؤشرات الأولية لانتعاش الاقتصاد العالمي قد تساعد في تحقيق بعض الاستقرار، تعتقد وكالة S&P Global Market Intelligence أن أسواق العملات الأجنبية لم تصل بعد إلى حالة توازنها وأنه من المحتمل أن يظل التضخم في خانة العشرات هذا العام."

أظهرت أحدث بيانات صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات أن الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط ظل في حالة ركود حاد في شهر فبراير، حيث استمر الطلب في التأثر بفعل التضخم المرتفع وضغوط سلسلة التوريد. ونتيجة لذلك، انخفضت أعداد الوظائف بأسرع معدل في تسعة أشهر، ووصلت ثقة الشركات إلى أدنى مستوى قياسي لها. من ناحية إيجابية، انخفضت الضغوط التضخمية من أعلى مستوياتها في شهر يناير.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) في مصر التابع لشركة S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - 46.9 نقطة في شهر فبراير وظل أقل بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة). ومع ذلك، فقد ارتفع المؤشر من 45.5 نقطة التي سجلها في شهر يناير ليشير إلى تراجع مستوى الهبوط.

استمرت مستويات الإنتاج في الانكماش بوتيرة حادة في منتصف الربع الأول من العام، حيث أفادت الشركات مرة أخرى بضعف معدلات الطلب في ظل ارتفاع الأسعار. وتراجع معدل الانخفاض عن الشهر السابق لكنه ظل حاداً.

وبالمثل، انخفض حجم الأعمال الجديدة بوتيرة أبطأ، لكن معدل الانخفاض ظل قوياً في شهر فبراير، ويعكس التراجع في كثير من الأحيان انخفاضاً في طلب العملاء بسبب ارتفاع التضخم. كما جاءت مبيعات التصدير مخيبة للأمل، حيث انخفضت للشهر الثاني على التوالي وبدرجة حادة، حيث أشارت الشركات إلى أن ضعف المناخ الاقتصادي الأجنبي قد أدى إلى تراجع المبيعات.

نتيجة لذلك، كانت الشركات أقل تفاؤلاً في تقييمها للأشهر الـ 12 المقبلة، حيث انخفضت التوقعات الإجمالية منذ بداية العام وكانت أعلى فقط من المستوى القياسي المنخفض الذي شهدته في شهر أكتوبر من العام الماضي. وجدير بالذكر أن 5% فقط من الشركات المشاركة في الدراسة توقعوا ارتفاعاً في الإنتاج، في ظل إشارات إلى أن الرياح المعاكسة الحالية، بما في ذلك ضعف الطلب والتضخم الحاد وضوابط الاستيراد ونقص العملات الأجنبية، من المرجح أن تستمر طوال عام 2023.

وفي ظل التوقعات القاتمة، لجأت الشركات غير المنتجة للنفط إلى تقليص نشاطها الشرائي بشكل حاد في شهر فبراير. ومع ذلك، فقد كان معدل الانكماش هو الأقل حدة في أربعة أشهر. وذكرت الشركات أن ارتفاع أسعار المواد دفعها إلى خفض المشتريات واستخدام المخزون الحالي، مما ساهم في انخفاض مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر الرابع على التوالي.

في الوقت نفسه، استمرت زيادة متوسط مواعيد التسليم التي تواجهها الشركات غير المنتجة للنفط، حيث أشارت الشركات المشاركة إلى مزيد من الضغط على سلاسل

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج
معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي



الاتصال

سابرينا مابين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.maveen@spgglobal.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spgglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spgglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

التوريد بسبب ضوابط الاستيراد. وجدير بالذكر أن تراجع أداء الموردين كان الأقوى منذ شهر يونيو 2022، إلا أنه كان ضعيفاً في مجمله.

على الجانب الآخر، كان لضوابط الاستيراد تأثير أقل على الأعمال المتركمة في شهر فبراير، والتي استقرت بعد زيادة دامت ثمانية أشهر. ومع ذلك، فإن هذا الاستقرار يعود جزئياً إلى انخفاض الطلبات الجديدة، مما دفع الشركات إلى إجراء تخفيضات إضافية في قوتها العاملة. في الواقع، انخفضت مستويات التوظيف للشهر الثالث على التوالي وبأسرع وتيرة منذ شهر مايو 2022.

على صعيد آخر، شهدت الشركات غير المنتجة للنفط في مصر انخفاضاً ملحوظاً في ضغوط الأسعار في شهر فبراير، بعد أن سجل اثنان من مقاييس الأسعار في الدراسة مستويات هي الأعلى في عدة سنوات. انخفض تضخم أسعار المشتريات بشكل حاد إلى أضعف مستوى منذ شهر أكتوبر الماضي، بعد أن بلغ أعلى مستوى له في أربع سنوات ونصف في شهر يناير. ومع ذلك، ظل الارتفاع في تكاليف المشتريات حاداً بشكل عام، حيث علق العديد من أعضاء اللجنة على ارتفاع أسعار المواد بسبب استمرار انخفاض سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي.

في الوقت ذاته، تراجع تضخم أسعار الإنتاج إلى أدنى مستوياته في أربعة أشهر، بعد أن وصل إلى أعلى مستوى في ست سنوات في بداية العام. كما ظل معدل الزيادة أسرع من متوسط السلسلة.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. تقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحكومة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصاً جديدة ونغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والملع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفصلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global وأل الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing و (PMI™) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها وأل الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُعَد إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("مؤلفو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيت أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. أن يتحمل مؤلفو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI™

by S&P Global